مطلوب إنشاء سوق محترفة بديلاً للمحفظة الوطنية للهيئة العامة للاستثمار

«الشال»: بورصة الكويت.. عالية المخاطر

قال التقرير الاسبوعي لشركة الشال ان الكويت بلقب الدولة صاحبة أكبر فقاعة أسهم في العالم، نسبة إلى حجم اقتصادها، تلك كانت أزمة المناخ التي انفجرت في شهر أغسطس من عام 1982، وبلغ حجم شيكاتها الآجلة، فقط، نحو 5 أضعاف حجم اقتصادها، في ذلك الوقت. ما هو غير متداول، أن الكويت صاحبة أكبر عدد من الفقاعات في بورصتها، قبل أزمة المناخ وبعدها، وهي، حالياً، بورصتان في بورصة واحدة، في الأولى شركات تستحوذ على سيولة لا تستحقها، وتنتفخ أسعارها، من دون مبرر، وتهوي بالثقة في السوق، وفي بورصتها الأخرى شركات ملتزمة بأغراضها، ضعيفة السيولة ومتذبذبة الأسعار بشكل غير صحي.

وتابع: وذكرنا في تقارير سابقة لنا، بأن جانبا من العلاج يكمن في إلغاء المؤشر السعري، فهو يوظف بشكل خطأ، لتعزيز حالة الهوس عند رواج السوق، ولتعميق حالة الهلع عند حدوث تصحيح فيه. وطلبنا، أيضاً، ضرورة ضبط نظام التداول لكي يكشف حالات التداولات الوهمية، وما يمارس منها في بورصة الكويت أعداده قياسية، والأمر لا يحتاج سوى عقاب رادع لكي يحقق ما يكفي من وقاية منها. ونعتقد أن بورصة الكويت تفتقر إلى صُناع السوق، ممن يستطيعون توفير ما يكفي من سيولة لأسهم الشركات الجيدة، لضبط حركة أسعارها، في الإتجاهين، صعودا وهبوطا. ووفقا لتصريح وزير المالية الكويتي، أخيرا، لا نية لتدخل حكومي دعما للسيولة أو أسعار الأسهم في السوق، وهي سياسة صائبة، «ف» إذ لم تنجح محاولة دعم واحدة على مر تاريخ أسواق المال، ولكن، يظل تنظيم السوق، حماية له، سياسة عامة مستحقة، والاستثمار العاقل فيه يقلل التكاليف غير الضرورية.

وأضاف: ويفترض أن تنشأ صناعة سوق محترفة، كبديل للمحفظة الوطنية للهيئة العامة للاستثمار، ويمكن أن تمارس هذه الصناعة من خلال صناديق أو شركات مشتركة بين القطاعين، العام والخاص. ويفترض أن يكون كل منها متخصصا بقطاع أو قطاعات أو شركات محددة، يتم اختيارها وفق معايير معلنة. ذلك يعني أن هناك حاجة لأكثر من صندوق أو شركة، تعمل على تحقيق أرباحها، في سوق منافسة من الهامش بين ما تعرضه، سعرا للبيع، وآخر للشراء، وهو هامش مرن يتسع في أحوال ضعف السوق وارتفاع المخاطر، والعكس صحيح، يضيق في أحوال رواجه.

■ لابد من بنية تحتية صحيحة لإصلاح أوضاع السوق

وختم: ولأن بورصة الكويت عالية المخاطر، ولأن القرارات والتشريعات بطيئة، إن وجدت، ولأن الحاجة إلى منظومة، في الصناديق والشركات وليس صندوقا واحدا أو شركة واحدة، فإن الأمر لن يتحقق من دون مبادرة وربما دعم من مؤسسات عامة. ونحن بإيجاز نعتقد، أن بورصة الكويت تمثل حالة فريدة، وأن التعامل مع سلبياتها ضرورة، ولكن، لابد من بنية تحتية صحيحة لإصلاح أوضاعها، بشكل دائم، وغياب صانعي السوق يعني فقدان أحد الدعائم الرئيسة لضمان استقرارها، ووجودها خطوة في طريق دعم الموقع التنافسي للكويت كمركز مالي، إن كان لا يزال هدفا تنمويا.

بورصة الكويت

أداء السوق .. أكثر نشاطاً

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطا، إذ ارتفعت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 461.4 نقطة وبارتفاع بلغ قدره 7.8 نقاط، أي ما يعادل 1.7 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 23.2 نقطة، أي ما يعادل 5.3 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.

السيولة ذهبت خلال يونيو ويوليو الماضيين إلى سوق العقار على حساب سوق الأسهم

انخفاض حجم التداولات العقارية خلال أغسطس في الكويت

تطرق الشال إلى سوق العقار المحلي أغسطس 2013 فقال تشير آخر البيانات المتوفرة من وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- لتداولات شهر أغسطس 2013، إلى أن جملة قيمة بيوعات العقود والوكالات قد بلغت نحو 237.2 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما نسبته 48.1- في المئة عن مستوى سيولة شهر يوليو السابق البالغة نحو 457.4 مليون دينار، بينما حققت ارتفاعا بنحو 84.4 في المئة، مقارنة بمثيلتها في شهر أغسطس 2012. وهبوط سيولة شهر أغسطس يمكن تفسيره بأن نصفه الأول كان ما بين العشر الأواخر من رمضان وعطلة عيد الفطر، ونصفه الثاني موسم سفر غير مسبوق، لذلك يبقى شهرا غير اعتيادي ما لم يعزز ضعفه شهورا لاحقة.

ومضى: وبقراءة مقارنة لإجمالي تداولات عام 2013 -لغاية نهاية شهر أغسطس 2013- نجد أن جملة قيمة بيوعات العقود والوكالات قد بلغ نحو 2523 مليون دينار، وبلغ نصيب السكن الخاص، عقودا ووكالات، من الإجمالي، ما نسبته 49.7 في المئة، بينما بلغ نصيب الاستثماري نحو 36.5 في المئة، ونصيب التجاري نحو 12.7 في المئة، أما نصيب المخازن فقد بلغ نحو 1.1 في المئة.

وتابع: وارتفعت سيولة سوق العقار، بشكل عام، بنحو 13.5 في المئة، في الشهور الثمانية الأولى من عام 2013، مقارنة بالشهور الثمانية الأولى من عام 2012، ولو نظرنا إلى مكونات سيولة الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري، نلاحظ ارتفاعا في مكونات الأنشطة العقارية، جميعها، إذ ارتفع نصيب نشاط السكن الخاص بنحو 26.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.2 في المئة، كما ارتفعت التعاملات في نشاطي العقارات، الاستثمارية والتجارية، بنحو 10 في المئة و132.7 في المئة، على التوالي. وذلك قد يعني تبادلا في السيولة، ما بين سوقي الأسهم والعقار، فالسيولة ذهبت في شهري يونيو ويوليو إلى سوق العقار عندما ضعفت سيولة سوق الأسهم.

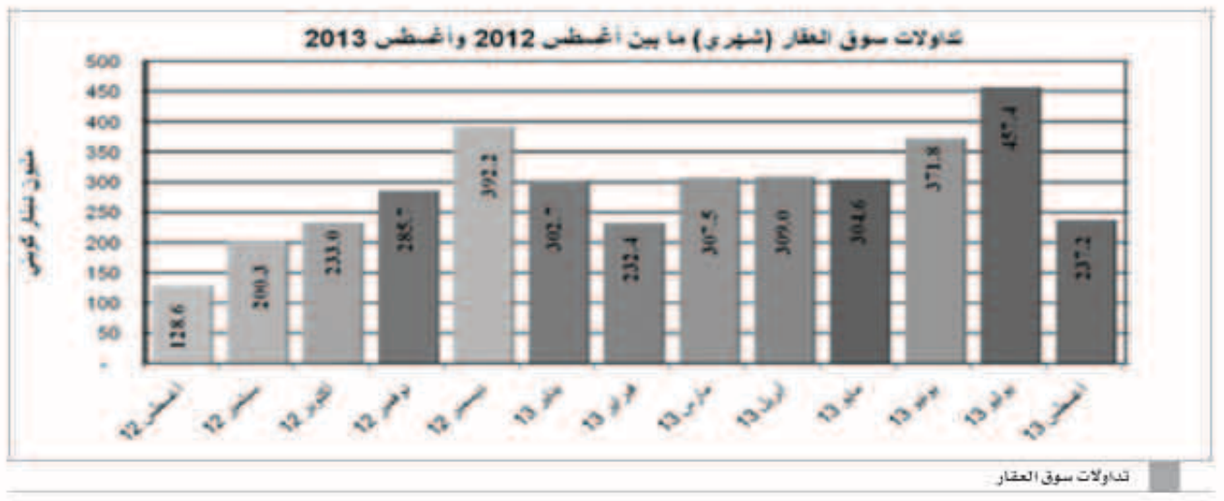

تداولات سوق العقار

وعند مقارنة معدل قيمة بيوعات الصفقات العقارية، خلال ما مضى من عام 2013، بمستوى قيمة صفقة تلك البيوعات، للفترة المماثلة من عام 2012، نلاحظ ارتفاعاً في معدل قيمة الصفقة الواحدة، إذ بلغ هذا المعدل نحو 434.9 الف دينار، مقارنة بما قيمته 333.1 الف دينار، في عام 2012، أي إنه ارتفع بنسبة 30.6 في المئة، تقريباً. ولكنه ارتفاع طال السكن الخاص، فقط، الذي ارتفع معدل صفقته بنحو 27.7 في المئة، بينما انخفض، لنشاطي الاستثماري والتجاري، بنحو 2.5- في المئة و19.9- في المئة، وذلك الانخفاض سببه ارتفاع نسب النمو في عدد الصفقات بمعدل أكبر من ارتفاعها لقيمة الصفقات، ما يعني اتجاها إلى الاستثمار في عقارات أقل قيمة.

توزيع قيمة الصفقات

وختم: ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة 4- أشهر-، عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق -عقودا ووكالات- نحو 3784 مليون دينار، وهي أعلى بما قيمته 449.2 مليون دينار، أي ما نسبته 13.5 في المئة، عن مستوى عام 2012، الذي بلغت قيمة تداولاته -سيولته- نحو 3334.6 مليون دينار، أي استمرار ارتفاع سيولة السوق منذ نهاية عام 2009.

الكويت احتلت المركز 36 في التقييم الاقتصادي العالمي للتنافسية

تحدث الشال عن اداء الاقتصاد العالمي فقال صدر في 12 سبتمبر 2013 التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، وهي منظمة دولية تتابع شؤون العلاقات الاقتصادية بين الدول، مع تركيز على دول الجنوب النامية، وتقريرها السنوي يقدم تحليلا لوضع الاقتصاد العالمي، مع توصيات بالإصلاح، وتقرير هذا العام بعنوان «تقرير التجارة والتنمية 2013: التكيف مع الديناميكيات المتغيرة للاقتصاد العالمي»، ويتزامن صدور التقرير مع الذكرى الخامسة لبدء الأزمة الاقتصادية العالمية، مع إفلاس بنك ليمان بروذرز الأميركي في 15 سبتمبر 2008.

ويقدم تقرير الأونكتاد رؤية متشائمة، نسبياً، للاقتصاد العالمي، حيث يرى استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية، مع معدلات نمو للاقتصاد العالمي لعامي 2012 و2013 بنحو 2.2 و2.1 في المئة، على التوالي، وهي أقل من تقديرات صندوق النقد الدولي البالغة 3.1 في المئة للعامين، والنمو العالمي مدفوعا بنمو الاقتصادات النامية بنحو 4.7 في المئة، والاقتصادات الناشئة بنحو 2.7 في المئة، عام 2013. وهي، أيضاً، تقديرات أقل من تقديرات صندوق النقد الدولي البالغة نحو 5 في المئة للمجموعتين مجتمعتين، بينما يستمر الركود في الاقتصادات المتقدمة بنمو نسبته 1 في المئة. وهنا يشير تقرير الأونكتاد إلى ارتفاع إسهام الاقتصادات النامية في النمو الاقتصادي العالمي، من نحو 28 في المئة في تسعينيات القرن الفائت، إلى نحو 40 في المئة في الفترة 2003-2007، وصولا إلى نحو 75 في المئة منذ بدء الأزمة العالمية عام 2008، ولعل أحد أهم أسباب ذلك التطور هو النمو الكبير للاقتصاد الصيني خلال الفترة 1990-2012، الذي بلغ متوسطه السنوي نحو 10.0 في المئة، حتى أصبح الاقتصاد الصيني يمثل نحو 30.1 في المئة من حجم الاقتصادات النامية والناشئة.

كما يقدم تقرير الأونكتاد بيانات عن حجم الطبقة الوسطى في العالم، إذ يعرّف «الطبقة الوسطى» بأنها تلك الشرائح من السكان التي يتوفر لها ما يكفي من الدخل، بحيث يمكن أن تتحول نحو أنماط استهلاكية تتجاوز مجرد تلبية احتياجاتها الأساسية، وقد بلغ حجم هذه الطبقة عام 2009 نحو 26 في المئة من سكان العالم، ويقدر لها أن ترتفع عام 2020 إلى نحو 41 في المئة، ثم في عام 2030 إلى نحو 58 في المئة، وعلى مستوى الدول النامية، ستتضاعف الطبقة الوسطى ثلاث مرات، وفي آسيا ستتضاعف ست مرات.

ولعل أكثر ما يميز تقرير الأونكتاد توصياته بشأن إصلاح الاقتصاد العالمي، والتي تميل للفكر الكينزي أكثر، من منظمات مثل صندوق النقد الدولي التي تعتبر أكثر محافظة، حيث ينتقد تقرير الأونكتاد المبالغة في سياسة التقشف، خلال الأزمة، ويدعو إلى دور أكبر للدولة في تحفيز الانتعاش الاقتصادي، عبر سياسة مالية توسعية وليست تقشفية، مع التركيز على تحفيز الاستهلاك المحلي بدل التصدير. كما يشير التقرير إلى هيمنة القطاع المالي على غيره من القطاعات المنتجة، كسبب للمشاكل الاقتصادية، ويحذر من مبالغة الاقتصادات النامية في الانفتاح على تدفقات رأس المال الأجنبي، بسبب حساسية هذه التدفقات تجاه التقلبات الاقتصادية، حيث يسارع رأس المال الأجنبي إلى مغادرة الدول النامية، حال استشعار أي خطر غير متوقع، محلياً أو عالمياً، سواء كان حقيقياً أو وهمياً، مسبباً أزمة سيولة، في الوقت عينه الذي تكون فيه هذه الدول بأمس الحاجة إلى السيولة، كما حدث في أزمة آسيا عام 1997، وكما قد يحدث الآن في دول مثل تركيا والهند. والتقرير يتفق، في الاتجاه، مع التقارير الدولية الأخرى حول ضعف أداء الاقتصاد العالمي، ولكنه يفوقها تشاؤما، وذلك يفتح التساؤل حول مستقبل سوق النفط وقدرة الدول النفطية على تحمل صدمة سلبية فيه.

وما دمنا بصدد التقييم الاقتصادي، لابد من الإشارة إلى تقييم الكويت في «التقرير العالمي للتنافسية 2013-2014»، والذي شهد تقدم الكويت، مركزا واحدا، عن تقرير العام الماضي، لتحتل المركز 36 من أصل 148 دولة، وهو أمر إيجابي، لكنها تظل أبعد، مركزين، عن المركز 34 الذي احتلته في تقرير 2011-2012.

جملة مصروفات التشغيل للبنك ارتفعت 747 ألف دينار

البنك الأهلي المتحد.. ارتفاع في الإيرادات التشغيلية

سلط الشال الاضواء على نتائج البنك الأهلي المتحد - 30 يونيو 2013 فقال ان البنك الاهلي المتحد اعلن عن نتائج اعماله عن الأشهر الستة الأولى من العام الجالي 2013، التي جاءت تزامنا مع مرور أكثر من ثلاثة أعوام على تحول البنك للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة- بلغ نحو 23.7 مليون دينار، بارتفاع مقداره 3.3 ملايين دينار، أي ما نسبته 16.3 في المئة، مقارنة بنحو 20.4 مليون دينار، في 30 يونيو عام 2012. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنحو 4.9 ملايين دينار، حين بلغت نحو 46.2 مليون دينار، مقارنة مع نحو 41.3 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق.

ومضى: وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنحو 4.9 ملايين دينار، كما أسلفنا، نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 912 ألف دينار، إلى نحو 5.55 ملايين دينار، مقارنة بنحو 4.64 ملايين دينار، للنصف الأول من عام 2012. وارتفاع بند أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 165 ألف دينار، إلى نحو 2.13 مليون دينار، مقارنة بنحو 1.97 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، وارتفاع نتائج شركة زميلة نحو 650 ألف دينار، مقارنة بنحو 207 آلاف دينار، في الفترة نفسها من العام السابق. وارتفع صافي إيرادات التمويل، بنحو 2.8 مليون دينار، أي ما نسبته 8.3 في المئة، وصولا إلى 36.8 مليون دينار، مقارنة بنحو 34 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك نتيجة تراجع إيرادات التمويل البالغ نحو 2.6 مليون دينار، وصولا إلى 46.2 مليون دينار، مقارنة بنحو 48.8 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق، وهو تراجع أدنى من تراجع بند توزيعات للمودعين بنحو 5.4 ملايين دينار، أو نحو 36.7 في المئة، وصولا إلى 9.4 ملايين دينار، مقارنة بنحو 14.8 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012.

وتابع: وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 747 الف دينار، عندما بلغت نحو 15 مليون دينار، مقارنة بنحو 14.2 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، حيث ارتفع كل من بند تكاليف موظفين بنحو 629 الف دينار، حين بلغ 9 ملايين دينار، مقارنة مع 8.3 ملايين دينار، في النصف الأول من العام السابق، وبند مصروفات تشغيلية أخرى نحو 253 الف دينار، وصولا إلى 4.5 ملايين دينار، مقارنة مع 4.2 ملايين دينار، في الفترة نفسها من العام السابق. وحققت جملة المخصصات ارتفاعا بنحو 687 الف دينار، أو ما نسبته 11.9 في المئة، عندما بلغت نحو 6.5 ملايين دينار، مقارنة بنحو 5.8 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 42.6 في المئة، بعد أن بلغ نحو 36.3 في المئة، خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

■ مؤشرات الربحية سجلت ارتفاعاً

وأكمل: وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 2987.5 مليون دينار، بارتفاع بلغت نسبته 13.5 في المئة، مقارنة بنحو 2632.9 مليون دينار بنهاية عام 2012، وارتفع بنسبة 3.5 في المئة، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2012 البالغ نحو 2885.7 مليون دينار. وسجل بند مديونو تمويل ارتفاعا، بلغ قدره 280.8 مليون دينار ونسبته 16.2 في المئة، ليصل إلى نحو 2008.9 ملايين دينار «67.2 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 1728.1 مليون دينار «65.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، كما في نهاية ديسمبر 2012، وارتفع، بنحو 279.8 مليون دينار، أو ما نسبته 16.2 في المئة، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغ، آنذاك، ما قيمته 1729.1 مليون دينار «59.9 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفعت ودائع البنك لدى بنك الكويت المركزي بنسبة بلغت 48.5 في المئة، أي بما يعادل 161.4 مليون دينار، ليصل إجمالي الودائع إلى نحو 494 مليون دينار «16.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 332.6 مليون دينار «12.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2012، وعند المقارنة بمستواها، للفترة نفسها من عام 2012، ارتفعت بنحو 71.8 مليون دينار، أو ما نسبته 17 في المئة، حين بلغت آنذاك، نحو 422.2 مليون دينار «14.6 في المئة من إجمالي الموجودات». بينما انخفض بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 77.7 مليون دينار، حين بلغ نحو 189.5 مليون دينار «6.3 في المئة من إجمالي الموجودات»، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 29.1 في المئة، مقارنة بما قيمته 267.2 مليون دينار «10.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية العام السابق، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ 509.1 ملايين دينار «17.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، نجده حقق انخفاضا بلغت قيمته نحو 319.6 مليون دينار، أي بنسبة انخفاض بلغت بنحو 62.8 في المئة.

البنك الأهلي المتحد

وختم: وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك، جميعها، قد سجلت ارتفاعا، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» من 14.8 في المئة، في نهاية يونيو 2012، إلى نحو 15.6 في المئة، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» ارتفاعا، حين بلغ نحو 1.7 في المئة، قياسا بنحو 1.5 في المئة، في نهاية النصف الأول من عام 2012. ومعه مؤشر العائد على رأسمال البنك «ROC» الذي حقق ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 36.4 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حين بلغ نحو 34.4 في المئة. وارتفعت ربحية السهم «EPS» إلى 19.8 فلسا، مقابل 17.5 فلسا، للفترة نفسها من عام 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر ربحية السهم «P/E» نحو 18.9 مرة، مقارنة مع 25.1 مرة، للفترة نفسها من العام السابق، بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر القيمة الدفترية «P/B» نحو 3.3 مرات بعد كان 3.7 مرات في العام 2012.